

والدين الطاهرين هذا يتأمله ان الغيبة ان الوالد والاولاد لا يوافقون الاقارب
عزائل الرتب من يبغي له بواسطة واجيبه بان المراد بالامر المعنى فيمنع الاولاد
والصحة بكون الوالد من شره وزيان الاهتداء بشانهم او كل قوم جعلهم اذ اوردهم ان
جعل احوالهم والحد وبسبب تقدم الموصوف قليل وان كل قوم من احوال الوالدان لا يثبت
واحد له سعة قلته ثابت في القرآن الكريم كقولنا وما ناله الا لشاكر حليم وسادون وذكر وان
ما سحبه اليوم بعض ائمة كفاهم من النجاة وقد يكون الدم الوصية موال المولات كما كان
الوالي الخطاب كما يعاى كثره من اكلية المعاهد والعصور والدم عقدت اما كما هو في
الولادة الدم المعاهدون ففسح لعله اولو الالمام بعضهم اول بعض فيه انه
اذ كان للدم فهو والى الارث اكلية الدم هو الاجنبى فاذا لم يكن للدم فهو
اول بالاضافة وقراب فلم يدل هذه الامة على عدم ارث اكلية فلان يفتح انه والدم عقدت
ايانكم بل يقيم الخصص او الازواج وعما هذا الخطاب في ايمانكم للاولياء ووجوه
حمل سببته صفة المعقول لان ما تقدم سبب لانه اذا كان للدم عقدت ايمانكم بخصيصة
المكروه لم وجوب ايم المصيب وهو الكون في راء الكون في السعد وهم عاجز حمة
والكساة عقدت بعض عقدت غيرهم ايمانكم فانه لما كان حاشية الامان الى الالمام
مقارنه للعهد عقيد العهد الى الامان فكونهم يمدحوا وانما كما تاعلام حدة كراهية
لان بعد الوفاء الاخرى ان يرا عاقدت ايمانكم اياهم واقام الشعائر الى الامور
التي تعتبرها اعلام التمسك لادان واخطبه والشهادة في جماع العضايا الى الشهان في الامور
التي تعلق بها قضاء العاين فان شهداه الرجال حمة جمع اسمها من النساء حمة في بعض دون
المعلم الاخر كما لعاصم وكورد والاشهاد بالواق ان لا يتفلا بالفرق بين الزوجين
لقد جعل محتمل ان يكون هذا الحكم باجتهاد علم الامان وان يكون المراد من الاقضية حمة من الشهادة
شانه ان قد ان علم الشان تعينه زيادة وانه على علم الكرم الذي هو نسب الحرف والتمسك بالحق

وانما المصيب
لخروج دم

الامور

العمو او انه تعالى ان يظهر احدا فانتم عبادي ينبغي لكم ان لا تظنوا على الزيم انفسوا
حقه وكلتموا باخلاق الله على قدر استطاعتكم وتقبل به على ارا الحكم لظنهم من مشعر
بصحة الاستدلال وهم صنفهم ما ذكره بغير ان النفس لا يصلاح ذات البين ولا يلبس الجمع
والتعريف الى الحكمين نوتر الخلاج ولا الطلاق والتمسك اذا لاصل الظن الصدور والارتقاء
المذكور رضا الزوجين وان صفت شقاق منهم لم يلاصق ولا صاحب اليك في المراء من خوف
ونقل العلامة الفيسابوري عن ابن عباس ان المراد العلم وقال الفقيه اذ اذ هذا الشقاق بينهما
حكما من اهل رة حكما من اهلها عولت وان صفت شقاق بينهما الامة الماخراة فان
لم جعل الاضافة محتمل ان كان في ضرب اليوم على ما لا ين احاجب بحسب الى النبي والكلف في حواس
للللا رجلا وسطا فالمراد في حاله ان كان اوسطا من سببا وادعوا
ووصل الخطاب الازواج والزوجات فالمراد من الحكمين محتمل العقد والمعنى انما الازواج
والزوجات التي وقع الشقاق جماعه حكما من اهل رة وجماعه حكما من اهلها الضم الاول حكمين
انما خارج هذا الوجه على الوجهين لان علم الوجود الاخر وهو ان يكون العلم باجتهاد المزدوج
لا يجره فانه يفت حكمين في ايمان الوجود الاخر وهو ان يكون الضم ان را جبر الحكمين لظن الشار
من التوفيق بهذا التوفيق من الوجهين بتعيينه المعام وذكر اسعوا بغيرها بالظهور
من نظره ان المراد من العلم العالم بالظواهر ومن تجب العلم بالباطن جمع يكون فاشرا على
المرتبين الاول ان يقال ان العلم هو العلم بالظاهر والباطن واجتبه العلم بواطن الامور
هكذا افسره وتوصل منه ما كذا العلم بالباطن انما كذا العلم بالباطن لان العلم بالباطن مستلزم
للعلم بالظاهر فالعلم بالباطن او الباطن كذا وقرن بالضم بسدر راجح من سعدان بوع
احصاه من بالاحسان لصلواته من القربى كجوار على الاحصاء من قري ذي القربى قول
واحد اوجب فعل جعل الفعل من جنبة خامه الى الجنوب النجى وقيل العلم من جنبة
لمع اجابته وهو الناحية وهو عبارة عن البعد بل من قوله من كان كذا في الكشاف

Copyrighted material